محضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية
التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية
لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع
شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق لـ 2024/04/03 في قاعة الأمويين - فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق عدد المرات المحدد وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2024/03/18 2024/03/19 وفقاً للشكل التالي:

1- الموقع الرسمي لصحيفة الوطن / العدد رقم 4196 والعدد رقم 4197.

2- الموقع الرسمي لصحيفة تشرين / العدد رقم 998 والعدد رقم 999.

وبناءً على الكتاب رقم (370/OG/CEO/24) تاريخ 2024/03/13 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم (744/OC/CEO/24) تاريخ 2024/03/13 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (371/OG/CEO/24) تاريخ 2024/03/13 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبين عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (156988160 سهم) وتشكل ما نسبته 72.08% وأسهم بالوكالة وعددها (11226644) سهماً وتشكل ما نسبته 5.15% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (168214804) سهم تشكل ما نسبته 77.23% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السادة هيثم الحسين وربا عساف مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (1910/5801) تاريخ 2024/03/27 كما حضر كل من الآنسة رويدة علي والسيد زاهر اسعد والآنسة رنيم سليمان مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/1542/ص) تاريخ 2024/03/25، وكما حضر كل من السيد أحمد القصار والآنسة مروة منصور مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(432/ص-إم-إ) تاريخ 2024/03/25، وحضر الاجتماع السيد قحطان السيوفي مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيدة رغد معصب والسيد مرهف نزهه والسيد زيد الخوري والسيد جعفر السكاف وتغيب بعض الأعضاء بعذر مقبول، كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك - السيد نضال غضيان النصراوين.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.
بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة رغد معصب حيث قامت بتسمية كل من السيدين سليمان يعقوب وإلياس حنوش مراقبي تصويت والمحامي الأستاذ رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2023 وخطة العمل للسنة المالية 2024.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023.
3. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2023 والمصادقة عليها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطورها وحجم التسهيلات المنتجة وغير المنتجة (المتعثرة).
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.
5. اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2023/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 100% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 43.56 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.
6. عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
7. المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023.
8. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
9. انتخاب مدقق الحسابات لعام 2024 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
10. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
11. عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أولاً - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2023 وخطة العمل للسنة المالية 2024.

تلت السيدة نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2023، وخطة العمل للسنة المالية 2024.

استمرت التحديات العالمية والتوترات الجيوسياسية وأثرها على البيئة الاقتصادية العالمية، وبسبب الارتفاع المستمر في مستويات التضخم، واصلت البنوك المركزية العالمية رفع أسعار الفائدة، وقد أدى ذلك إلى زيادة الدخل من الفوائد بالنسبة للبنوك التي تتمتع بالقدرة على إعادة تسعير محافظها الاستثمارية.

محلياً، استمرت العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، وارتفع المستوى العام للأسعار بشكل ملحوظ خلال عام 2023، وعلى الرغم من ذلك، وبفضل صلابة ركائزنا الاستراتيجية، حقق البنك أداءً قوياً وحافظ على استمرارية أعماله وأنشطته ووفائه بالتزاماته اتجاه العملاء ومختلف الأطراف ذات العلاقة.

خلال عام 2023، قام البنك برفع رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 20% وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين والحصول على موافقة الجهات الوصائية والرقابية، حيث أصبح رأس المال 21.78 مليار ليرة سورية.

وحقق البنك أرباحاً صافية بعد الضرائب بلغت 55.46 مليار ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والبالغة 1,572 مليار ليرة سورية، ويوصي مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح بنسبة 100% على شكل أسهم مجانية (عشرة أسهم لكل عشرة أسهم)، وبرفع رأس المال بمبلغ 21.78 مليار ليرة سورية ليصبح 43.56 مليار ليرة سورية.

كما ارتفع مبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2023 ليصل إلى 2,959 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ 714.6 مليار ليرة سورية في بداية العام وبنسبة نمو 314%، ونمت ودائع العملاء بنسبة 291% لتصل إلى 554.5 مليار ليرة سورية في نهاية العام، في حين نمت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 168% لتصل إلى 123.3 مليار ليرة سورية.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك في الحفاظ على قوة قاعدة رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 241.9% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما يحتفظ البنك بنسب سيولة عالية سواءً بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية.

نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوكمة السليمة والإدارة الحكيمة للمخاطر والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي هي أمور أساسية لنمونا على المدى الطويل.

ويضمن إطار الحوكمة أن دورنا في مجلس الإدارة لا يقتصر على متابعة التقدم الذي يحرزه البنك فحسب، بل يشمل أيضاً حماية أعمال ومصالح العملاء والمساهمين، وقد عملنا بجد لتعزيز وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر، وتحسين عملية الإشراف والرقابة، مع المحافظة على سرعة وجودة عملية اتخاذ القرارات. إن رغبتنا المدروسة بعناية في تحمل المخاطر تسمح لنا بالاستفادة من الفرص الجديدة للنمو، وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد.

ومن هذا المنطلق، تركز استراتيجيتنا على جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية المتكاملة، مع تقديم أفضل الخدمات لعملائنا، وتم اعتماد خطة مدروسة لعام 2024 تتمتع بالمرونة لمواجه التحديات المحتملة، وتتمثل أهداف عام 2024 بما يلي:

- العمل على تفعيل الخدمات الإلكترونية وتطبيق توجهات المصرف المركزي فيما يتعلق بالنفاذ المالي.

- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.
- زيادة معدلات صافي هامش الفائدة وتعزيز الدخل من غير الفوائد.
- المحافظة على نمو وجودة المحفظة الائتمانية.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء.
- المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2023:

تقدم السيد قحطان السيوفي بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2023، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية المقدمة من مجلس الإدارة من كافة النواحي الجوهرية وإلى توافقها مع المعايير الدولية، كما أكد التقرير على انسجام البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأنها تظهر بعدالة المركز المالي للبنك وأوصى الهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية عن عام 2023 وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً - مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2023 والمصادقة عليها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطورها وحجم التسهيلات المنتجة وغير المنتجة (المتعثرة):

عرض السيد رئيس الهيئة العامة البيانات المالية والحسابات الختامية لعام 2023، كما قدم الرئيس التنفيذي للبنك، السيد نضال النصراوين، عرضاً توضيحياً عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية وعن نتائج أعمال البنك ومقارنتها بالقطاع المصرفي، مبيناً ما يلي:

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2023 مزيداً من الضغوط والتحديات والتي أدت إلى تراجع معدلات النمو في أغلب الاقتصادات العالمية، حيث استمر التشدُّد بالسياسة النقدية الذي بدأ في عام 2022 لمواجهة موجة التضخم الأعلى منذ أربعة عقود، وتعمّق الأثر السلبي إلى معظم القطاعات الاقتصادية، إلا أنه تم الحد من هذا الأثر نسبياً من خلال الإنفاق الاستهلاكي القوي. كما شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً في معدلات نمو التجارة والاستثمار والطلب على القروض أيضاً، وفي المقابل انخفضت معدلات التضخم عالمياً نتيجة لتراجع أسعار الوقود والغذاء وتحسن سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الفائدة، في حين تعمّقت التوترات الجيوسياسية خلال عام 2023، مما زاد في حدّة الضغوط على اقتصاديات العالم.

وتأثرت منطقتنا العربية، نتيجةً للتطورات العالمية، بشكل متباين، فبالنسبة للدول المصدِّرة للنفط، أدت سياسة تخفيض إنتاج النفط إلى تراجع نمو القطاع النفطي، بالمقابل واصلت القطاعات الأخرى غير النفطية بالنمو مدعومةً ببرامج الإصلاح الاقتصادي والإنفاق الحكومي وبالتالي، حافظت هذه الدول على معدلات تضخم متدنية. في حين شهدت الدول المستوردة للنفط تحسناً ملموساً في عجز الحساب الجاري لديها، مدعوماً بتراجع العجز التجاري نتيجة انخفاض أسعار النفط والسلع عالمياً، وذلك إلى جانب التدفق القوي لعائدات السياحة وحوالات العاملين في أغلب هذه الدول. وكانت معدلات النمو الاقتصادي معتدلة بسبب الاستمرار في سياسات الإصلاح الاقتصادي فيها، إلى جانب الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، بالمقابل واجهت دول أخرى انخفاضاً في معدلات النمو وتراجع أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم وازدياد عبء خدمة الدين العام في ظل الارتفاع الحاد في كلف التمويل.

وفي ظل هذه الظروف العالمية والإقليمية، واستمرار العقوبات الدولية على سورية، وتفاقم حدَّة الأوضاع الاقتصادية، تمكَّن البنك من تحقيق نتائج إيجابية، حيث بلغت الأرباح المحققة بعد استبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنيوي 55.46 مليار ليرة سورية، مقارنةً بـ 7.9 مليار ليرة سورية. كما ارتفعت حقوق الملكية بمقدار 1,627 مليار ليرة سورية وبمعدل 314% حيث بلغت 2,145 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2023، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 241.9%. في حين نمت أرصدة ودائع العملاء بمعدل 291% حيث بلغت 555 مليار ليرة سورية في نهاية العام. كما نمت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي بنسبة 168% حيث بلغت 123.3 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2023، أظهرت البيانات المالية للعام ربحاً وقدره خمسة وخمسين ملياراً وأربعمائة وسبعة وخمسين مليون وأربعمائة وسبعة وثمانون ألف وثلاثمائة وثمانية وتسعون ليرة سورية.

وأشار الرئيس التنفيذي إلى فاعلية وجودة محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث تجاوزت التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية ما نسبته 75% من إجمالي المحفظة وذلك تماشياً مع استراتيجية البنك وقرارات مجلس النقد والتسليف، في حين انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى 0.2% في نهاية عام 2023، علماً أن البنك لم يسجل أية حالة تعثر في آخر 5 أعوام.

وأكد السيد الرئيس التنفيذي على نسبة السيولة العالية لدى البنك، والتي بلغت 50% بالليرات السورية و 408% بكافة العملات في نهاية عام 2023.

كما عرض السيد الرئيس التنفيذي الوضع التنافسي للبنك مقارنة مع القطاع المصرفي في سورية وذلك بمقارنة الأرباح المحققة وإجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية.
حيث تم الاقتراح بضم جزء من الأرباح لرفع رأسمال المصرف وتدوير الجزء المتبقي مع الأرباح المتراكمة.

وبعد انتهاء العرض، جرت المناقشة على النحو الآتي:
تقدم المساهم السيد عمر الحسيني بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأشار إلى الجهود التي تقوم بها الإدارة في ملفات القروض المتعثرة والأرباح المحققة ورفع رأسمال المصرف عبر ضم جزء من الأرباح حيث أشار إلى موضوع تعديل العمولات التي تقوم يتقاضاها البنك والتي تكون وفق تعليمات مصرف سورية المركزي.
تقدم المساهم السيد وليد الأحمر بالشكر لإدارة البنك ممثلة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وخاصة لجهة توزيع أرباح بنسبة 100% من رأسمال المصرف وتحسن الأداء المصرفي للبنك، وعرض إلى موضوع القروض الإنتاجية وفق القرار رقم 204.
تقدم المساهم السيد خليل الخشي بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واقترح المزيد من الانتشار الجغرافي للبنك في جميع المحافظات واقترح عدم زيادة العمولات على العمليات المصرفية. كما أشار إلى أن القيمة السوقية للسهم ارتفعت خلال العام 2023 وكذلك قد زادت ربحية السهم وأشاد بأداء موظفي البنك.
تقدم المساهم السيد إبراهيم طرحة بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وسأل عن إعادة تقييم المصرف وتوقيته.
تقدم المساهم السيد أيمن قوصرة بالشكر لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية وسأل عن إمكانية استفادة بنك قطر الوطني – سورية من القرض الذي يقوم به بنك قطر الوطني في قطر كما أشار ضرورة العمل على إيجاد تطبيق الكتروني للبنك.
سأل السيد المساهم نبيل تللو عن سبب أن الهيئة العامة غير عادية وليست عادية.
أجاب السيد الرئيس التنفيذي بأن العمولات المصرفية تكون وفق تعليمات مصرف سورية المركزي، كما أشار إلى أن البنك يقوم بتدقيق بياناته وفق المعايير المحاسبية العالمية وأن إعادة تقييم موجودات البنك تكون وفق تعليمات مصرف سورية المركزي، كما أوضح أن البنك يقوم بدراسة التوزيع الجغرافي له وبدأ بخطة التوسع كما أن البنك يعمل على التطبيق الإلكتروني، أوضح السيد رئيس الجلسة أن الهيئة العامة غير عادية كونها تتضمن تعديل النظام الأساسي وبالتالي تكون هيئة عامة غير عادية وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية للبنك للعام 2023 ومقترح تدوير جزء من الأرباح وضم جزء آخر لرأسمال الشركة ورفع رأس المال

رابعاً - اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات :

تم تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2023 بمبلغ /2,835,495,697/ ل.س فقط ملياران وثمانمائة وخمس وثلاثون مليون وأربعمائة وخمس وتسعون ألفاً وستمائة وسبع وتسعون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2023 بمبلغ /6,472,197,411/ ل.س فقط ست مليارات وأربعمائة واثنان وسبعون مليون ومئة وسبع وتسعون ألفاً وأربعمائة وإحدى عشر ليرة سورية، حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.

حيث تم تشكيل الاحتياطي القانوني (الإجباري) بتحويل 4.38% فقط من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي إلى الاحتياطي القانوني نظراً لبلوغ رصيد الاحتياطي القانوني كما في 31 كانون الأول 2023 نسبة 25% من رأس مال البنك.
كما تم تشكيل الاحتياطي الخاص (الاختياري) بنسبة 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2023 في الإيضاح رقم (22).

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2023 بمبلغ /2,835,495,697/ ل.س فقط مليارات وثمانمائة وخمس وثلاثون مليون وأربعمائة وخمس وتسعون ألفاً وستمائة وسبع وتسعون ليرة سورية، وتكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2023 بمبلغ /6,472,197,411/ ل.س فقط ست مليارات وأربعمائة واثنان وسبعون مليون ومئة وسبع وتسعون ألفاً وأربعمائة وإحدى عشر ليرة سورية.

خامساً - اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2023/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 100% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 43.56 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك:

بين رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة اقترح زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من الأرباح المحققة المشار إليها في ميزانية 2023 وأن النسبة المقترحة لزيادة رأس المال هي 100% من رأس مال البنك المدفوع بالكامل على أن يتم تدوير المبلغ المتبقي من الأرباح ضمن الأرباح المتراكمة المحققة.

وقد خاطب البنك الجهات الرقابية للحصول على الموافقات اللازمة لإدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال والتي أكدت على ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة لجهة رفع رأس مال البنك ولا سيما أن البت النهائي بالموضوع يعود إلى مجلس النقد والتسليف وأن تنفيذ ذلك لابد له من استكمال موافقات الجهات الرقابية ذات الاختصاص وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للبنك بزيادة رأسمال الشركة بمقدار واحد وعشرون مليار وسبعمائة وثمانون مليون ليرة سورية عبر ضم جزء من الأرباح (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال البنك ليصبح ثلاثة وأربعون مليار وخمسمائة وستون مليون ليرة سورية.

سادساً – عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

عرض السيد رئيس الجلسة أن عضو مجلس الإدارة السادة التأمينات الاجتماعية قام باستبدال الممثل عنه في مجلس إدارة البنك وذلك عملاً بأحكام المادة 4/139 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 "يمكن للشخص الاعتباري تبديل ممثله أو ممثليه بموجب كتاب خطي يرسل لمجلس الإدارة." وقد تم تعيين السيد جعفر السكاف بدلاً من السيد يحيى أحمد.

وأوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أنه تم الحصول على موافقة السادة مصرف سورية المركزي بخصوص العضو الجديد بعد استكمال الوثائق اللازمة والإجراءات المتبعة وفق أحكام دليل الحوكمة والقوانين والأنظمة ذات الصلة وتم لاحقاً ايضاح المهام الموكلة إليه كعضو جديد في مجلس الإدارة سعياً إلى مشاركته في دعم وتطوير أعمال المصرف والاستفادة من خبراته لتحقيق ذلك.

كما توجه السادة رئيس وأعضاء المجلس للسيد يحيى أحمد بالشكر على الجهود المبذولة من قبله خلال فترة توليه منصب نائب رئيس المجلس.

سابعاً - المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2023.

بين رئيس الجلسة أنه ووفق ما جاء في نص المادة 2/156 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاط الشركة وفعاليتها وإن مصروف بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة في معرض ممارستهم لأعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بلغ /151,462,800/ ليرة سورية كتعويضات حضور للمجلس خلال عام 2023 دون أن يكون ضمن هذه المبالغ أي مكافآت مالية لأي من السادة أعضاء مجلس الإدارة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (30) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (33) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ثامناً - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2023.

تاسعاً - انتخاب مدقق الحسابات لعام 2024 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته:

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد قحطان السيوفي مرشحاً وحيداً لذلك.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد قحطان السيوفي **مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2024 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.**

عاشراً - الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة:

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152 /من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 جاء صراحةً على أنه " لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة ".

ونظراً أن عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني - سورية في مجال القطاع المصرفي داخل سورية وخارجها، على سبيل المثال بنك التوفير كعضو في مجلس الإدارة، فكان لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع بالترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

حادي عشر - عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني - سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق:

أوضح السيد رئيس الجلسة أنه وبموجب الكتب والمراسلات الجارية مع السادة مصرف سورية المركزي بخصوص تجديد العمل باتفاقية الدعم الفني المبرمة مع بنك قطر الوطني سورية وشريكه الاستراتيجي بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق واستناداً إلى أحكام القرار رقم 263/م ن تاريخ 2022/11/16 المتضمن المعايير المطلوبة لاعتبار أي اتفاقية يبرمها البنك من قبيل اتفاقيات الدعم الفني و/ أو التقني و/أو الإداري لأغراض تطبيق أحكام القرار المذكور واستناداً إلى كتاب السادة مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 16/46/ص تاريخ 2024/1/3 والذي يبين أنه صدر عن السادة مجلس النقد والتسليف في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2023/12/20 القرار رقم 341/م ن والذي قرر ما يلي :

المادة 1:
الموافقة على تجديد اتفاقية الدعم الفني المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية وشريكه الاستراتيجي بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق لمدة ثلاث سنوات (عن الفترة الممتدة من تاريخ 2022/01/01 ولغاية تاريخ 2024/12/31).

المادة 2:
يقدم بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق الشريك الاستراتيجي لبنك قطر الوطني – سورية الخدمات الواردة ادناه على سبيل الحصر دون الاحلال باستقلالية البنك في إدارة شؤونه وهي:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك حصرياً بتزويدها للمستشار.
3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.
4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة المصرف حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.
6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7) يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

المادة 3:
يلتزم بنك قطر الوطني – سورية بالحصول على موافقة مستقلة عند كل تعديل أو إضافة أي خدمات أخرى.

المادة: 4- يبلغ هذ ا القرار من يلزم لتنفيذه.

كما بين السيد رئيس الجلسة انه ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن عام 2024-2025 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ولاحقاً لقرار مجلس النقد والتسليف المبين أعلاه وعلى اعتبار أن المستشار سيستمر بتقديم خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات المشار إليها أعلاه إضافة إلى حق بنك قطر الوطني – سورية طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، وذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية ، ونظراً إلى الحاجة إلى استمرار العمل بالاتفاقية القائمة المشار إليها ووفق ما هو ورد بها من احكام وشروط.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص الاتفاقية وتعديلها وتوقيعها أو تمديد العمل بها وكل ما ينشأ ويتفرع عن ذلك.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة غير العادية التي تقوم بأعمال الهيئة العامة العادية أعمالها في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق 2024/04/03.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مندوب مصرف سورية المركزي

مراقب التصويت

مراقب التصويت

مدون وقائع الجلسة

رئيس الهيئة العامة غير العادية

صورة طبق الأصل

٢ نيسان ٢٠٢٤